أثر زكاة الشركات على المتغيرات الاقتصادية الكلية

The impact of corporate zakat on macroeconomic variables

د. العشابي فاطيمة الزهرة[1]*،د. فضالة خالد[2]، د. حمودي رابح[3]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت– (الجزائر)،
[2] جامعة اكلي محند أولحاج–البويرة– (الجزائر)،
[3] جامعةاكلي محند أولحاج–البويرة–(الجزائر)،

الملخص :

تعد الزكاة جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الاسلامي، وهذا الأخير لا ينفصل بدوره عن النظام الاقتصادي للدولة، وهذا الارتباط يؤكد وجود العلاقة التأثيرية لأدوات النظام المالي الاسلامي في الاقتصاديات الدول المسلمة، لذا جاءت هذه الدراسة لتبيان الدور الإيجابي لزكاة الشركات على الاقتصاد الوطني بمختلف عناصره وأبعاده، وذلك بدراسة تأثير الزكاة على الاستهلاك، الدخل وتوزيعه، الإنتاج والاستثمار، تأثير الزكاة في تعديل الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والفقر، ومساهمة الزكاة في تعديل التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد الدور الكبير لزكاة الشركات في تحريك وتفعيل النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، زكاة الشركات، مصارف الزكاة، آثار الزكاة الاقتصادية.

Abstract

Zakat is an integral part of the Islamic financial system, and the latter is in turn inseparable from the economic system of the state, and this correlation confirms the existence of the influence relationship of the tools of the Islamic financial system in the economies of Muslim countries, so this study came to show the positive role of corporate zakat on the national economy in its various elements and dimensions, This is done by studying the effect of zakat on consumption, income and its distribution, production and investment, the effect of zakat on adjusting economic imbalances such as inflation, unemployment and poverty, and the contribution of zakat to adjusting economic fluctuations and achieving economic stability.

The study concluded a set of results confirming the large role of corporate Zakat in moving and activating economic activity.

Key words: zakat, corporate zakat, zakat banks, economic effects of zakat

* **المؤلف المرسل: د. العشابي فاطمة الزهراء**:fatimazohralachabi@yahoo.fr

تمهيد:

الزكاة فريضة ربانية وعبادة مالية وشعيرة من شعائر الإسلام التضامنية، وهي ثالث أركان الاسلام أوجبها الله لحكم علمنا منها ما علمنا "الله عز وجل" وجهلنا منها ما احتفظ به في علم الغيب عنده، والمعلوم منها وما يرتبط بالحياة أنها نزلت وقاية من مشاكل الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي، فهي ركيزة من الركائز الأساسية للتكافل الاجتماعي والاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل والثروة.

فالزكاة تعد أداة اقتصادية وركيزة من ركائز النظام الاقتصادي الإسلامي لارتباطها بالأعوان الاقتصاديون من مستثمرين وشركات ومن تتوفر فيهم شروط التكليف، ولارتباط مصارفها بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ولأهمية الزكاة في المنظومة الاقتصادية أخذت الكثير من هذه الدول العربية والمسلمة بتبني سياسات وأساليب تنظيمية للزكاة، وذلك بإنشاء مؤسسات وهيئات تتولى جمعها وجبايتها وتوزيعها على مستحقيها، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، الكويت، ماليزيا، السودان،...، والجزائر تسعى في هذا المجال بتبني وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لصندوق الزكاة.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية البحث على النحو التالي: **كيف تؤثر زكاة الشركات على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني؟**

1. ماهية الزكاة:

الزكاة من قواعد الإسلام الخمسة، واختصتها الشريعة الإسلامية والمفكرين والفقهاء الإسلاميين باهتمام كبير، فكثرت فيها الكتابات وأبدع فيها البيان بالتفصيل والتذليل، وزادها الاهتمام لما ارتبطت بالمعاملات الاقتصادية اليومية والحياتية، وفيما يلي عرض يسير لبيان مفهوم الزكاة وزكاة الشركات، مع توضيح حكمها بالدليل وتبيان مصارفها المختلفة.

1.1. تعريف الزكاة :

1.1.1. لغة: الزكاة تدل على النماء وزيادة الخير(عثمان، 1989)، يقال زكى الزرع إذا كثر ريعه، وزكت النفقة إذا بورك فيها وتطلق على تطهير النفس والمال لقوله تعالى: "قد أفلح من زكاها" (سورة الشمس، آية 09)، وفي قوله: "قد أفلح من تزكى" (سورة الأعلى، آية 14)(سلطان ، 1986، صفحة 15).

2.1.1. فقهيا: الزكاة أوسط أركان الإسلام الخمسة، فهي عبادة مالية وفريضة إلهية مصدرها الشريعة الإسلامية، وقد رفع الله منزلتها وجعلها قرينة الصلاة في زهاء ثلاثين موضعا من القرآن الكريم.

الزكاة في الشرع هي تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة، وهذا معناه: أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفرض عليهم أن يعطوا الفقراء ومن على شاكلتهم من مستحقي الزكاة قدرا معينا من اموالهم بطريق التمليك، كما تعرف بأنها "حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة"، فالزكاة حق لقوله تعالى "والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" (سورة المعارج، آية 24-25)، وهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع في مال خاص وهو النصاب المقدر شرعا في الأثمان وسائمة الانعام والخارج من الأرض وعروض التجارة، وهو الذي يصير به المكلف مطالبا بدفع الزكاة لطائفة مخصوصة وهم الأصناف الثمانية، وفي وقت مخصوص وهو الوقت الذي تجب فيه الزكاة من حولان الحول، وبشرائط مخصوصة وهي الشروط الواجب توافرها في الشخص المزكي حتى تجب عليه الزكاة وهي: الاسلام، النية، الحرية، البلوغ، العقل(حوحو، 2017، الصفحات 15-18).

فالشرع الحكيم لم يترك نظام الزكاة خاضعا لآراء العقلية البشرية، وإنما قنن نظام الزكاة بتشريعات تحيط بالزكاة من ثمانية جوانب، أولها: حكمها التكليفي، وثانيها: علتها، وثالثها: شروط وجوبها، ورابعها: مصادرها، وخامسها: مصارفها، وسادسها: أنصبتها، وسابعها مقدارها، وثامنها: ما لا زكاة فيه من الأموال، وهذا التنظيم الدقيق للزكاة دل على عظيم مكانتها التشريعية وسمو غايتها المقاصدية(الخليفي، 2018، صفحة 15).

2.1. تعريف زكاة الشركات :

الزكاة تتبع عين المال إذا تحقق فيه وصف الغني عند مالكه، ولا عبرة بشخص صاحبه ولا بشخصيته، والشركة مكلفة بإيتاء الزكاة شرعا في ممتلكاتها الزكوية بشروطها، لأنها شخصية اعتبارية مخاطبة بعموم أدلة وجوب الزكاة كالشخص الطبيعي، ولأنها مخاطبة بالنواهي الشرعية كاربا ونحوه، ولا تجب الزكاة على أشخاص الشركاء لأن ملكيتهم على أموالهم ناقصة، بينما تجب الزكاة على شخصية الشركة لأن ملكيتها على أموالها تامة، والشركات الحكومية –وما في حكمها– إذا كانت معدة للاستثمار والتجارة تجب الزكاة في أموالها إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه(الخليفي، 2018، صفحة 16).

وهناك من اصطلح على زكاة الشركات بزكاة الأسهم باعتبار السهم حصة مالية في الشركة والمال هو مناط وجوب الزكاة، ومن شروك الزكاة في المال أن يكمل النصاب بحسب حال المال المزكى، وأن يحول عليه الحول إلخ، ولكن زكاة مال الشركة تكون بالخلطة دون مراعاة لنصيب كل شريك من الأسهم، فالنصاب هنا لا يشترط بالنسبة لنصيب كل مساهم، وإنما يكفي توفره في عموم مال الشركة بناء على خلطة مال الشركة كما هو مقرر عند الشافعية والمالكية(الأمين.، 1993، صفحة 16).

3.1. حكم الزكاة :

فرضت الزكاة في المدينة المنورة في السنة الثنية للهجرة، وجاء في شرح الفتح القدير: أن هذا ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من السلف والخلف، بالرغم من أن هناك اختلافا في ذلك، إذ أن هناك من يقول أن وجوب أصل الزكاة كان في مكة، وإن الذي فرض في المدينة هو ذات المقادير والنصب الخاصة، فالزكاة فرض على كل مسلم حر توفرت في ماله شروط الزكاة، فهي فريضة قطعية محكمة، وأدلة وجوبها في القرآن والسنة المطهرة وإجماع الأمة المنعقد على تكفير جاحدها (عبد الرحمان أبو مخ، 2007.، صفحة 36)، ومن أدلة الوجوب ما يلي:

1.3.1. من الكتاب (القرآن الكريم) :

وردت عدد من الآيات نذكر منها الآتي:

- قال تعالى: "وأتوا الزكاة" (سورة البقرة، آية 43)؛
- قال تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم" (سورة التوبة، آية 103)؛
- قال تعالى: "كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده" (سورة الأنعام، آية 141)؛
- قال تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (سورة التوبة، آية34)؛
- قال تعالى: "ولا يحسب الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلو به يوم القيامة ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير" (سورة آل عمران، آية 180)؛

-قال تعالى: "والذين في أموالهم حق معلوم" (سورة المعارج، آية 24).

2.3.1. من السنة المطهرة :

وردت أحاديث كثير تثبت وجوب الزكاة، منها الآتي:

-عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان" (حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري)؛

-عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن فقال: "أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عيلهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب" (حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه 505/2، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 1331)؛

-عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله" (حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه 17/1، كتاب الايمان، باب فأن تابوا...الآية، حديث رقم 25)؛

-عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أتاه الله مالا فلم يؤدي زكاته مثل له يوم القيامة شجاع أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزميه يعني شدقيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزل" (حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه 508/2، كتاب الزكاة، باب اثم مانع الزكاة، حديث رقم 1338)؛

-عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار" (حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه 680/2، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، حديث رقم 987).

3.3.1. الإجماع: نقل بعض الفقهاء أن الأمة أجمعت في جميع الأعصار والأمصارعلى وجوب الزكاة، فمن جحد وجوب الزكاة لا يعدو كونه أحد اثنين: إما أن يكون جاحدا لها لجهله بوجوبها كحديث عهد بالإسلام فهذا يعرَّف بها ولا يحكم بكفره بل يعد معذورا، أما إن لم يكن جاهلا بها وجحدها يحكم بكفره ويعامل معاملة مرتد، وذلك لان وجوب الزكاة من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، أما إن منعها دون أن يجحد وجوبها فإنه تؤخذ منه عنوة ويعزره الإمام، وإن لم يمكن أخذها إلا بالقتال قاتله الإمام، لما ثبت من قتال أبي بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة ووافقه الصحابة على ذلك فكان إجماعا منهم (عبد الرحمان أبو مخ، 2007.، صفحة 41).

4.1. مصارف الزكاة :

المقصود بمصارف الزكاة هم: أهل الزكاة، ومن العلماء من يعبر عن مصارف الزكاة بأصناف أهل الزكاة، ومنهم من يقول الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة، ومنهم من يقول مصارف الزكاة، وهي كلمات مترادفة معناها واحد (القحطاني، 2005، صفحة 04).

وللزكاة مصارف محدودة، كما في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله زابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (سورة التوبة، آية 60)، ومنه مصارف الزكاة ثمانية وهي مبينة في الشكل التالي(الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، صفحة 07):

الشكل رقم (01): مصارف الزكاة

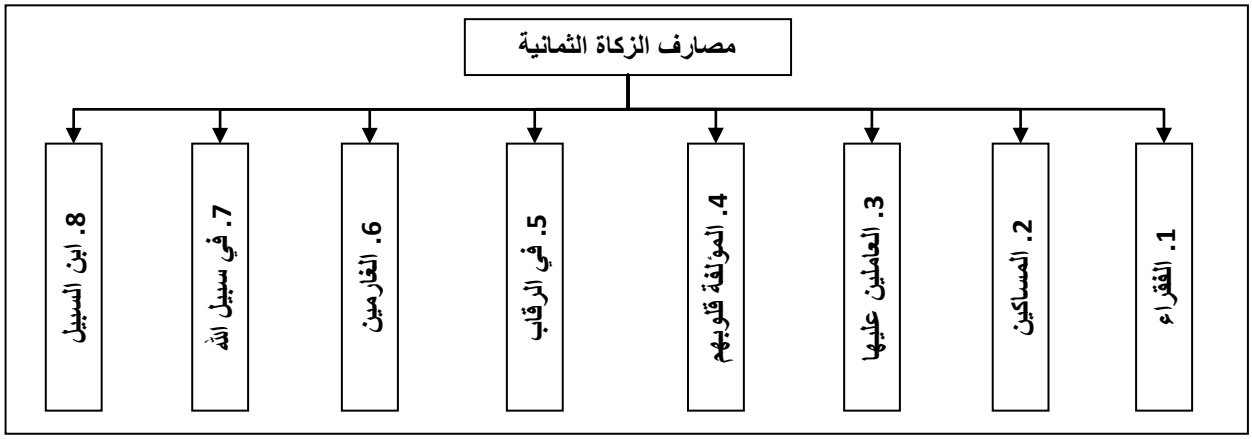

المصدر:الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **محاسبة الزكاة والدخل**، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، ص.7.

1.4.1 الفقراء: هم ذو الحاجة والفاقة الذين لا يجدون كفايتهم مما لا غنى عنه من غذاء وشراب وملبس ومسكن وحرفة ونحو ذلك.

2.4.1 المساكين: هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال، فالمسكين هو الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له فبتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس.

3.4.1. العاملين عليها: هم الذين يوليهم الإمام أن نائبه العمل على جمعها من الأغنياء، وهم الجباة والحفظة والكتبة لدوانها، حال صندوق الزكاة في الجزائر.

4.4.1. المؤلفة قلوبهم: هم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الإسلام أو تثبيتها عليه، لضعف إسلامهم، أو كف شرهم عن المسلمين، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم.

5.4.1. في الرقاب: وهم العبيد الأرقاء يشترون بمال الصدقة لفك رقابهم ويعتقون.

6.4.1. الغارمين: وهم الذين تحملوا الديون وتعذر عليهم أداؤها.

7.4.1. في سبيل الله: أي الطريق الموصل إلى مرضاة الله من العلم والعمل.

8.4.1. ابن السبيل: وهو المسافر المنقطع عن بلده وحدث له عارض يعطى من الصدقة ما يستعين به على تحقيق مقصده، ويشترط أن يكون سفره في طاعة وفي غير معصية.

2. آثار زكاة الشركات على المتغيرات الاقتصادية :

إن تفعيل زكاة الشركات في أي اقتصاد يؤثر ايجابيا على متغيراته من عدة زوايا، وفيما يلي تبيان لأهم أدوار الزكاة في تحريك هذه المتغيرات:

1.2. أثر الزكاة على الاستهلاك :

نظرا لأن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وتدفع إلى مصارفها، فإن أول أثر فعال للزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، ذلك أن الميل الحدي للادخار لدى الأغنياء أعلى منه لدى الفقراء، وبما أن الزكاة يدفعها الأغنياء للفقراء الذين يتميزون بميل حدي للادخار ضعيف، فإن الأثر المترتب عنه هو زيادة الاستهلاك الكلي وانخفاض الادخار الكلي، وبمعنى آخر فإن كلا من مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منها قبل فرضها كما يتضح في الشكل التالي(مختاري، 2012، صفحة 108):

الشكل رقم (02): أثر الزكاة على الاستهلاك

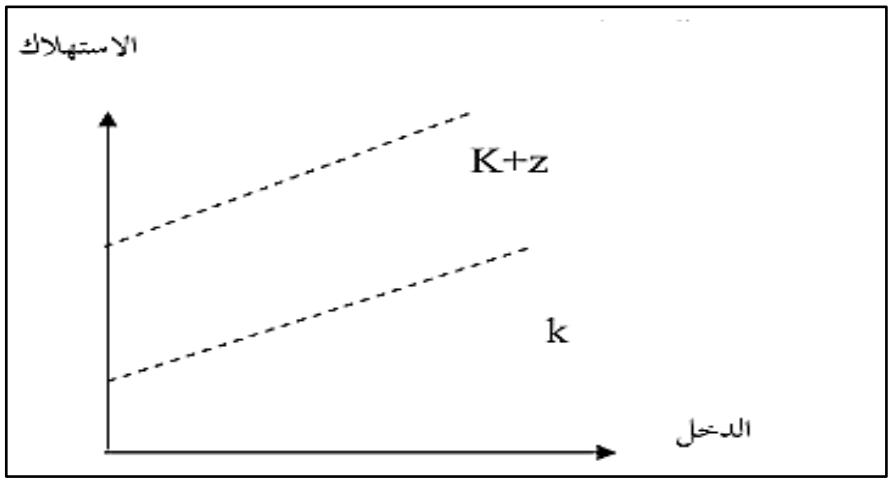

المصدر: مراد مختاري (2012)،" **دور الزكاة في تشجيع الاستثمار –دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)**"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص 108.

حيث يمثل كل من :"**K**" دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة،

و"**Z+K**" دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة.

فقد أثبتت الدراسات التحليلية أن فرض الزكاة يزيد كلا من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك، سواء كان الاقتصاد يواجه دالة الاستهلاك الخطية أو غير الخطية، وهذه النتيجة طبيعية لأن الإنفاق على الفقراء والمساكين من أهم مصارف الزكاة، ولكن يبقى هذا مرهونا بالحالة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع، فقد يكون المجتمع في حالة رفاهية ورخاء اقتصادي بحيث لا يوجد من يستحق الزكاة أو وجود عدد غير كاف لاستيعابها، فلا تؤدي الزكاة إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي (مختاري، 2012، صفحة 109).

وعلى أساس أن الزكاة تؤدي إلى توجيه الأغنياء نحو الاعتدال في الاستهلاك وبالنسبة للفقراء تؤدي إلى تحسين أحوال معيشتهم، لذا يكون أثر الزكاة على ترشيد الاستهلاك والذي يمثل شكل من أشكال العدالة الاجتماعية الناجم عن تحسين استهلاك الفقراء، فيزداد الطلب الاستهلاكي ويترتب عليه زيادة في الطلب الفعال ثم ينعكس هذا الأثر على العرض الذي يتحرك لسد الفجوة في الإنتاج، حيث تكون الزيادة المتوقعة في سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، لذا نقول أن التخصيص يكون كميا بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة (مرابط، 2003، صفحة 135).

2.2 .دور الزكاة في تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز:

إن صلة الزكاة بالاستثمار صلة وثيقة جدا، لدرجة يمكن القول معها بأن الاستثمار أساس الزكاة لكونها لا تجب إلا في الأموال النامية بالفعل أو القابلة للنماء، حيث تقوم الزكاة بدور أساسي في تنشيط المجال الاقتصادي من خلال محاربة الاكتناز، والحث على الاستثمار وحركية رأس المال، وذلك من خلال توفير الأموال السائلة أمام المشروعات الاقتصادية لتنميتها، وتشجيع للأصول الثابتة المعطلة عن العمل، والتوظيف في مجالات الإنتاج والاستثمار(ذبيح، 2015، صفحة 147).

1.2.2. محاربة الاكتناز: يعتبر الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لما يؤدي من تقييد لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل للموارد الإنتاجية، وللزكاة دورها في محاربة الاكتناز وإطلاق الجهود التنموية ، فالزكاة صيانة للمال حتى لا يتناقص، وهي علاقة عكسية بين الدخل والزكاة، فكلما زاد الدخل نقص المبلغ المدفوع للزكاة من رأس المال الثابت، وبهذا فالزكاة وسيلة من وسائل محاربة اكتناز الأموال وتعطيلها، وتحفز أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية وإلا تناقص رأس المال بتكرار دفع الزكاة، كما أن القضاء على الاكتناز يؤدي إلى توفير الأموال السائلة أمام المشروعات الاقتصادية، وهذا ما يدفع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي يرفع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الدخول، كما أن إنفاق الزكاة على المصالح العامة يساعد على إيجاد بيئة داعمة للاستثمار فتنمو وتزدهر(سامية، 2015.، صفحة 54).

فقد جاءت الزكاة عقوبة للمكتنزين، إذ أنها تهدد رأس المال بالفناء في حالة عدم استثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5% سنويا، وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب، والشكل التالي مأخوذ من (قادة، 2018، صفحة 319)يبين أثر الزكاة في نقصان الأموال المكتنزة:

الشكل رقم (03):أثر الزكاة في نقصان الأموال المكتنزة

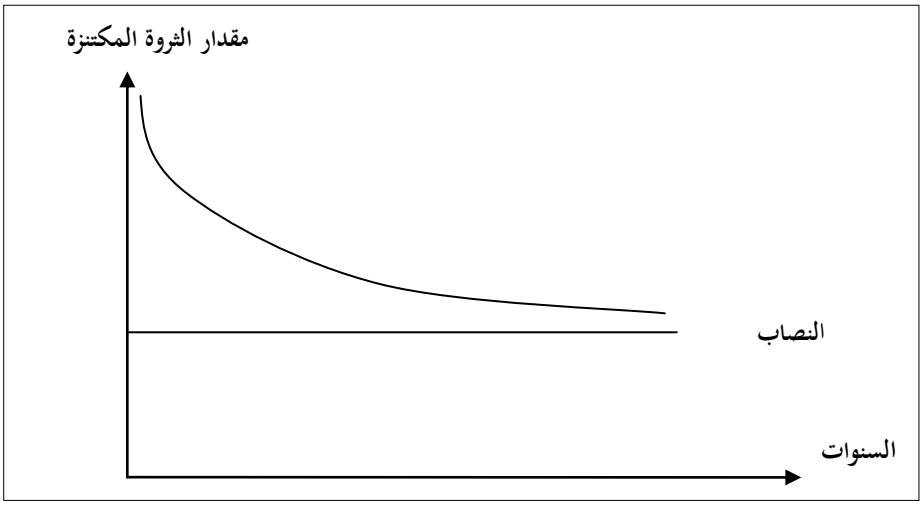

المصدر: بحيري قادة (2018)،" **الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة بعض التجارب** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ص319.

يوضح الشكل رقم (03) كيف تتقلص الثروة المكتنزة بفعل الزكاة، وبما أن الاكتناز يعطل عناصر الثروة والإنتاج عن المساهمة في النشاط الاقتصادي، فالزكاة فرضت من أجل تنمية المال، ومن المعروف أن كل مال نام فعلا أو تقديرا يفوق النصاب ولم يزكى فإنه معرض لفقدان ثلث المال في أقل من سبعة عشر عاما أو ربعه في مدة لا تزيد عن 12 سنة كما توضح استخدام طريقة الأس (قادة، 2018، صفحة 319):

$$K = (1 - z)^n xf \ldots.$$

حيث :**K** تمثل القيمة الحالية للثروة، **z**= معدل، **f**= مقدار الثروة، و**n** تمثل عدد السنوات.

فريضة زكاة المال 2.5%، توضح لنا هذه الدالة التنازلية كيف يكون مصير رأس المال مع مرور الزمن، فأصحاب رؤوس الأموال أمام خيارين إما استثمار أموالهم في مشاريع غير محرمة أو تركها بدون تشغيل، لأن من يملك النصاب ولم يستثمره فإنه يعرض ثروته إلى فقدان ربحها المتوقع كما هو موضح في الجدول التالي المأخوذ من (مختاري، 2012، صفحة 128):

الجدول رقم (01):نسبة ما تنقصه الزكاة من الأموال المكتنزة.

نسبة ما تنقصه الزكاة من الثروة	عدد السنوات
%10	أقل من 05 سنوات.
%25	أقل من 12 سنة.
%50	أقل من 28 سنة.
%75	أقل من 55 سنة.
%90	أقل من 100 سنة.

المصدر: مراد مختاري (2012)،" **دور الزكاة في تشجيع الاستثمار –دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)** "، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،ص 128.

2.2.2. تشجيع الاستثمار: تساهم فريضة الزكاة في تشجيع الاستثمار من جانبين، الجانب الأول عند جبايتها، أما الجانب الثاني وهو عند توزيعها أو صرفها على مستحقيها، وسنتطرق إلى كل واحدة على حدى:

✓ **من جانب تحصيل الزكاة (جبايتها):** تجدر الإشارة إلى أن أموال الزكاة تؤخذ من الأموال السائلة المعطلة، وليس من الأموال المستثمرة أو الموظفة في الإنتاج، وكما أن الإنتاج الذي يتطلب جهدا واستثمار يتمتع بإعفاءات جزئية من الزكاة مقارنة بالإنتاج الذي لا يتطلب جهدا واستثمارا أقل، فنجد أن أدوات الإنتاج معفاة من الزكاة مهما بلغت قيمتها وحجمها من المصانع والمعدات الثقيلة فلا تخضع للزكاة إلا الأموال السائلة، وما في حكمها من مواد خام ومواد شبه مصنعة أو مصنعة أو ما يسمى بالربح الصافي وقت وجوب الزكاة، وما هذا إلا تشجيع على الاستثمار وتوجيه الأموال نحو تثميره.

كما نجد أن نسبة الزكاة أقل في حالة الثمار المزروعة بالآلة التي لا يتطلب إنتاجها جهدا، وهذا يحقق توازنا في الكيان الاقتصادي مما يشجع على الإقبال على المجالات التي لا تتطلب جهدا كبيرا، وبهذا تكون الزكاة تتناسب تناسبا عكسيا مع الجهود المبذولة في سبيل التنمية واستثمار المال، وذلك بالتشجيع على الاستثمار في نختلف المجالات، أما بالنسبة للثروة الحيوانية فلا تؤخذ الزكاة عن الحيوانات العاملة في الإنتاج كالحرث ولا عن الأشجار المثمرة(سامية، 2015.، صفحة 50).

✓ **من حيث إنفاقها على مصارفها:** تعمل الزكاة على زيادة الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية ضمن مصارفها كما يلي(ذبيح، 2015، صفحة 155):

- **بالنسبة لمصرف الفقراء والمساكين:** فإنه يترتب على تحصيل الزكاة من هؤلاء الأغنياء وتوزيعا على مستحقيها من الفقراء والمساكين تزايد الميل الحدي للاستهلاك في المتوسط، مما يزيد الطلب الفعال الذي يؤثر في حجم الإنفاق الذي يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الاستثمار، فمن المعلوم أن الناتج القومي هو عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من كل السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات الاستهلاكية، وتلك المستخدمة في الاستثمار، فالإنتاج القومي يعادل قيمة السلع الاستهلاكية وقيمة السلع الاستثمارية.
- **بالنسبة لمصرف العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم:** يمكن أن ينطبق ما ذكر سابقا مع مصرف الفقراء والمساكين على هذين المصرفين، وذلك من خلال قدرة العاملين في حقل مؤسسة الزكاة والحديثي عهد بالإسلام على تدعيم التيار الاستهلاكي بالمجتمع الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات كما رأينا، أو من خلال تمكين الفئة القادرة على العمل من ممارسة نشاط اقتصادي معين يعمل على توليد الدخول من العمليات الإنتاجية بصفة منتظمة على مستوى الأفراد، والاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي إلى تحفيز الاستثمار، وتشغيل رأس المال في المجتمع.
- **بالنسبة لمصرف الرقاب:** بإمكانه أن يعمل على تحرير قوة بشرية تساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وبالتالي إلى إحداث التنمية الاقتصادية، وذلك أن الإسلام شجع على تحرير الرقاب " العبيد".
- **بالنسبة لمصرف الغارمين:** إن الإنفاق على هذه الفئة يؤدي إلى التقليل من مخاطر الاستثمار، ويساعد ذلك على استقرار سوق الاقتراض (الائتمان)، ولهذه الآثار دور إيجابي في رفع الميل للاستثمار، كما أن الإنفاق من حصيلة الزكاة لسداد ديون الغارمين، يعني ضمان للدائن لوفاء دينه، وفي هذا دعم للائتمان لأن المقترض في غير معصية للقيام بتجارة أو صناعة أو فلاحة، وسوف يطمئن إلى أنه إذا عجز عن سداد دينه، فإن المجتمع سوف يؤدي عنه دينه فيتجنب الإفلاس، حيث يؤدي هذا الأخير إلى حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن المقرض لا يحجم عن الإقراض مادام مطمئنا إلى سداد دينه، ولذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه، الأمر الذي له أثر كبير على تمويل التنمية الاقتصادية(مختاري، 2012، صفحة 131).

- **مصرف في سبيل الله:** يشجع بطريقة غير مباشرة على رفع الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تحقيق الأمن الداخلي للأمة الإسلامية مما يحفز المستثمرين في القطاع الخاص، ويشجع هذا أيضا على إقامة صناعات حربية وإستراتيجية لإعداد العدة في مواجهة الأعداء وردعهم(مختاري، 2012، صفحة 132).
- **بالنسبة لمصرف ابن السبيل:** يؤثر على الاستثمار من خلال إصلاح طرق المسلمين وتعبيدها، وإنشاء شبكة المواصلات المختلفة، ولا شك بأن هذا هو الآخر له الأثر البعيد في الحث على الاستثمار.

3.2. دور الزكاة في معالجة البطالة والفقر (التشغيل) :

تعتبر البطالة مشكلة متعددة الأطراف ولها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، وقد تؤدي إلى حدوث العديد من الأخطار على الفرد والأسرة وعلى المجتمع، حيث تعتبر البطالة المصدر الأساسي للفقر، ومن ثم كره الإسلام البطالة وحث على السعي للكسب في الأرض.

وللزكاة دور كبير في معالجة هذه الظاهرة، من خلال استخدام مواردها في التخفيف عن العاطلين بتوفير متطلبات حياتهم الأساسية، وقبل أن نتطرق إلى دور الزكاة في التخفيف من البطالة، فإننا سنعرض نظرة عامة حول تعريف البطالة وأنواعها كما سنتطرق إلى دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة.

تعريف البطالة: يمكن تعريف البطالة من وجهة النظر الاقتصادية بأنها:" الاستخدام الناقص للموارد البشرية، حيث تعبر عن ذلك المستوى من التشغيل الذي لا يتمكن فيه كل من يرغب في العمل والقادر عليه، وفقا للشروط العادية المعروضة عليه من إيجاد هذا العمل وللفترة التي يرغب بها(أنيسة، 2003.، صفحة 189).

ويمكن تعريفها على أنها:" التعطل الإجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، رغم قدرتها ورغبتها في العمل والإنتاج"(سامية، 2015.، صفحة 55).

كما أن معدل البطالة يمثل نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية، والتي تتضمن كلا من العاطلين والعاملين، أو يعتبر الشخص القادر والراغب بالعمل بمعدل الأجر السائد إلا أنه غير قادر على الحصول على العمل أو عاطلا عن العمل(سامية، 2015.، صفحة 55).

ويحسن بنا هنا أن نميز بين نوعين من البطالة هما: البطالة الجبرية والبطالة الاختيارية ولكل منهما حكمه وموقف الإسلام منه وبالتالي موقف ودور الزكاة في علاج كل نوع من منهما على النحو التالي(بوكليخة، 2013، الصفحات 74-75):

أ.البطالة الجبرية: هي وجود جزء من القوة العاملة قادرة وراغبة في العمل وراضية بمعدلات الأجور السائدة، ومن ثم فهي تسعى للحصول على العمل، ولكنها تعجز عن تحقيق ذلك فهي مجبرة على أن تكون في حالة بطالة.

➢ **دور الزكاة في علاج البطالة الجبرية:** هنا يأتي دور الزكاة حيث تتجلى وظيفتها في أنها الممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج معها إلى مال لا يجده، فوظيفتها ليست إعطاء دراهم معدودة تكفي الإنسان أياما أو أسابيع، وإنما وظيفتها الصحيحة هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أعطي من صندوق الزكاة ما يمكن من مزاولة مهنته أو تجارته يتم كفايته وكفاية أسرته بانتظام، أما العاجز الذي لا

يقدر على مزاولة مهنة أو عمل يكسب منه معيشته يعطى كفاية العمر لأمثاله في البلاد، ولا يتقدر بكفاية السنة، ويكون ذلك كأن يشتري له به عقار يستغله ويغتني به عن الزكاة، فيملكه ويورثه عنه، وليس إعطاؤه نقدا يكفيه بقية عمره المعتاد.

ب. البطالة الاختيارية:وتمثل انصراف مجموعة من أفراد قوة العمل عن العمل لعدم رغبتهم في ذلك، أو نظرا لتدني الأجور.

➢ **دور الزكاة في علاج البطالة الاختيارية**: يقوم الإسلام هذا النوع من البطالة ولا يستحق هؤلاء الزكاة، فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ الزكاة، كما يضن كثيرون فالفقير العاطل عن العمل وهو قادر عليه لا يجوز أن يأخذ راتب دوري من أموال الزكاة لأن في ذلك تشجيع للبطالة، وتعطيل لعنصر قادر على الإنتاج، ومزاحم لأهل الزكاة المستحقين، كما أن المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة أما المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة.

إضافة إلى ما سبق فإن للزكاة دور إيجابي في الرفع من مستوى التشغيل ومحاربة البطالة بمختلف أشكالها، وهذا بجعل موارد الزكاة أداة لتوليد فرص العمل، من خلال التأثير في كل من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب(أنيسة، 2003.، صفحة 193).

فالزكاة أداة تمويلية تتجلى وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل، بتنميته وتحسين إنتاجه، ومضاعفة طاقته وقدراته الإنتاجية، ويحقق نظام الزكاة ذلك من خلال تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، فمن كانت له حرفة معتادة، أعطى من الزكاة ما يشتري به لوازم حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، بما يمكنه من تحقيق دخل يكفيه، بل يتم كفايته وكفاية من يعول بانتظام وعلى الدوام(عزوز، 2014.، صفحة 399).

4.2. دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة:

تعتبر الزكاة وسيلة فعالة في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، ولمصلحة محدودي الدخل وذوي الحاجة على المدى الطويل من حيث(عزوز، 2014.، صفحة 399):

- ✓ أن الزكاة اقتطاع حقيقي من ثروات الأغنياء.
- ✓ إضافة فعلية للذمة المالية للمستحقين للزكاة.
- ✓ تفرض الزكاة على جميع الثروة حتى ولو كانت متناقصة مادام النصاب قائما.
- ✓ يعطى محدودي الدخل من الزكاة ما يغنيهم ويحقق لهم تمام الكفاية.
- ✓ تزيد من الطاقة الإنتاجية لمستحقيها بما يحول إلى طبقة الأغنياء.
- ✓ أداة ثابتة ومستمرة في إعادة التوزيع.

أما على المدى القصير، فإن أثر الزكاة يتضح جليا في إعادة توزيع الدخل، فالزكاة تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء في شكل نقود أو سلع استهلاكية، وهذا ما يعني أن تطبيق الزكاة يمثل إنقاصا في دخول الأغنياء، وزيادة في دخول الفقراء.

من خلال ما سبق تعد الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على البطالة والفقر، حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها، حيث أثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة وجعلهم في وضع معيشي أفضل، كما أن للزكاة تأثيرا على الاستهلاك وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار، ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع كالسرقة والتسول والجريمة.

والزكاة تعد أفضل طريقة تحول المجتمع من مجتمع خامل إلى مجتمع منتج اقتصاديا، وخال من الفقر والبطالة، وهي إعلان حرب على الاكتناز وحبس الأموال التي تتسبب في الركود الاقتصادي، ولذلك فإن الزكاة إذا استخدمت بهذه الطريقة سوف تكون أداة

فاعلة في تطهير الأموال، وتوزيع الثروات والدخل على جميع طبقات المجتمع، وتقليل التفاوت والفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وإرساء العدل في المجتمعات(عثمان شكيمة،، 2019، صفحة 166).

5.1. أثر الزكاة على التضخم(الفارس، 2012، صفحة 157):

تعد الزكاة من روافد النفقات العامة (مع أنها لا تجمع معها) وهذه النفقات تقوم بدور هام في السياسة المالية، ويتحدد حجم النفقات ودورها على أثرها في الطلب الفعلي، الذي يعتمد على مستوى التشغيل، فإذا كان مستوى التشغيل كاملا وزاد الطلب فإن هذا الطلب لن يجد عرضا مساويا لهذه الزيادة، وبهذا فإن هناك فائض طلب يؤدي إلى زيادة الأسعار مع وجود زيادة في الإنفاق فإن ذلك يقضي إلى التضخم، وهذا النوع من التضخم موجود في الدول الصناعية المتقدمة.

أما التضخم في الدول النامية فهو نابع عن قصور جهاز الإنتاج وعدم مرونته في تلبية الزيادة الفعلية في الطلب، مما يؤدي إلى أن يكون الطلب أكبر من العرض، والذي بدوره يعمل على رفع الأسعار التي زاد الطلب عليها.

من الحالتين السابقتين نجد أن التضخم سواء تضخم جذب الطلب، الذي يعتمد أسباب التضخم بالتوسع الاستهلاكي الترفي كعامل أساسي له، فالزكاة تعمل على تكيف نمط الاستهلاك نحو الحاجات الأساسية وتوفير الضروريات لتغطية (حد الكفاية) من السلع وخدمات، مع ضمان حرية السوق وذلك من خلال تأثيرها في الطلب عن طريقين:

✓ **الطريق الأول:** زيادة دخول الطبقات الفقيرة ودعم قوتهما الشرائية مما يوجه الإنتاج نحو السلع الضرورية غير معقدة التصنيع ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ويمكن تصنيعها محليا بعكس السلع الكمالية التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وصنعها أكثر تعقيدا من السلع الضرورية ومن ثم يكون أكثرها مستوردا.

✓ **الطريق الثاني:** العمل على إعادة التوزيع، ودخول منتجين جدد أعادتهم مخصصات الزكاة إلى مزاولة نشاطهم الاقتصادي والإنتاجي لأنها مصدر تمويل لكل ذي حرفة محتاج وهذا يزيد من الإنتاج وزيادة الإنتاج يزيد العرض ومن ثم تستقر الأسعار، كذلك تقوم الزكاة بتوجيه الاستثمار نحو السلع التي تعطي عائدا جيدا وعليها طلب وهي السلع الأساسية وبذلك تتحول الاستثمارات من كونها في قطاع الخدمات إلى مجال التصنيع وهذا يزيد من الانتاج الحقيقي ويحد من التضخم.

6.2. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(السحيباني، 2008، الصفحات 20-21):

تعد الزكاة عامل استقرار ذاتي في الاقتصاد، فهي تقلل من استقرار الركود الاقتصادي، لأن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يصاحبه عادة زيادة عدد مستحقي الزكاة من الفقراء، وهذا يعني أن نسبة ما يذهب من حصيلة الزكاة لا تنخفض في هذه الأحوال بنفس النسبة التي ينخفض بها الدخل الوطني في الاقتصاد، لأن حصيلة الزكاة تأتي من الدخل وجزء من الثروة في الاقتصاد، كما يزداد أثر الزكاة في ميل الاستثمار خلال أوقات الركود الاقتصادي، بسبب تزايد حجم الأرصدة النقدية المعطلة في هذه الأحوال، وهذا يعني أن أثر الزكاة على الطلب الاستثماري يزداد مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

علاوة على ذلك تسهم الزكاة في تقليل حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في تقليل الفجوة الزمنية بين قرارات الادخار والاستثمار، ذلك أن أثر الزكاة على الاستثمار لا يقتصر على النقود المكتنزة بل يشمل النقود المتربصة أيضا، لأن كلما زاد انتظار هذه النقود للفرص الاستثمارية كلما قلت قدرتها على تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة. وهذا ما يؤدي بدورة إلى دفع النقود المتربصة إلى الاستثمار بسرعة أكثر من حالة عدم وجود الزكاة.

كما تسهم فورية الزكاة في تخفيق حدة التقلبات الاقتصادية لأن هذه الخاصية تعني أن مفعول الزكاة في زيادة استهلاك الفقراء يظهر فورا دون تأخير، ويمكن إبراز هذا الأثر الإيجابي على الاستقرار عند مقارنة الزكاة بأثر السياسات المالية في الاقتصاديات غير

الإسلامية، ففي هذه الاقتصاديات غالبا ما تمر فترة غير قصيرة بين وقت اتخاذ الإجراء الاقتصادي لتصحيح الموقف وبين الوقت الذي يبدأ فيه هذا الإجراء بإحداث مفعوله، وقد تتبدل أشياء كثيرة بين هذين الوقتين نظرا لطول الفترة، ما قد يجعل من هذه السياسات مصدر خلل بدل أن تكون مصدر تصحيح.

الخاتمة

تلعب الزكاة دورا فاعلا في تحريك النشاط الاقتصادي، وهذا الأثر يعدو على مصارفها فيمس كل من المزكي والدولة ككل، فالزكاة أداة مالية إسلامية تساعد على التوزيع العادل للمداخيل والثروة والموارد، وهي أداة لإحداث التوازن الاقتصادي واستقراره من خلال تحريك متغيراته وتغييرها ايجابيا كالتأثير على الطلب والاستهلاك، وتأثيرها على العرض والإنتاج، وتحفيز الاستثمار والتأثير على التشغيل والعمالة والبطالة، والتأثير على ظاهرة الكساد والتضخم...إلخ.

وزكاة الشركات تعد من أهم الأدوات المالية في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، فالتركيز على هذا النوع من الزكاة ازداد بزيادة التطور الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور أنواع جديدة للمعاملات المالية في ظل ظهور الكيانات –الشركات–التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية في الذمة المالية.

فزكاة الشركات ترتبط بالأموال والأنشطة التجارية المعاصرة والأسهم وحصص الشركات بالشكل والصفة التي تتوفر فيها شروط الوجوب، وتقوم هذه الزكاة على أسس محاسبية شرعية وتوزع على مصارفها بطرق وسبل شرعية هي الأخرى.

أظهرت الدراسة أهم الأدوار الاقتصادية التي يمكن لزكاة الشركات أن تؤديها، وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من المقاربات يمكن تلخيص أهم نتائجها في العناصر التالية:

النتائج :

- زكاة الشركات نوع من أنواع الزكاة، وهي فريضة مالية حددت أسسها الشريعة الإسلامية باجتهاد أهل العلم والاختصاص، فتحددت الأموال الخاضعة لها وشروطها وتنظمت جبايتها وأوجه صرفها بالشكل الواضح والدقيق.
- زكاة الشركات مورد مالي لخزينة الدولة، وقد اعتمتها بعض الدول المسلمة في تمويل خزينتها، وهي مورد يتميز في مناحي كثيرة عن الضرائب التي فرضها القانون الاقتصادي الوضعي.
- تساهم زكاة الشركات في إعادة توزيع المداخيل بين طبقات المجتمع المختلفة، فهي أسلوب يأخذ به من مال الأغنياء ويعاد توزيعه على الفقراء، وبهذا التوزيع يصبح للزكاة دورا تخصيصي يتمثل في ثلاثة عناصر أساسية مرتبطة بالدخل وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار، وتشجيع الاستهلاك.
- إن إعادة توزيع المداخيل بفعل زكاة الشركات يساهم في زيادة الاستهلاك للمستفيدين من الزكاة فيرتفع الاستهلاك الكلي، وبهذا يرتفع الطلب الكلي مما يحفز العرض وزيادة الإنتاج، وهذا الأخير يعمل على تحفيز الاستثمار.
- تسهم زكاة الشركات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات والتقلبات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والكساد.
- تساهم الزكاة في تحسين مستويات التشغيل ومحاربة الفقر والبطالة عن طريق توفير فرص عمل على مستوى الدول.
- تعمل الزكاة على حل العديد من المشكلات الاجتماعية من خلال التقليل من الفقر والبطالة، وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع.

الاقتراحات والتوصيات :

في ظل النتائج المستخلصة من الدراسة وتحقيقا لأهدافها سطرت في ختامها جملة من التوصيات والاقتراحات، والتي من شأنها أن تساهم في تثمين وتعزيز الدور الاقتصادي لزكاة الشركات، وهذه التوصيات كانت كما يلي:

✓ العمل على بناء قاعدة تربوية دينية تسهم في التحسيس بأهمية الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن الرقي بذلك بجعل الزكاة ومحاسبة الزكاة مقررات دراسية في الجامعات والمعاهد المتخصصة في ميادين العلوم الاقتصادية والقانونية.

✓ تحفيز الباحثين ومراكز البحث على تفعيل المؤتمرات والندوات للبحث والتوسع في مجال زكاة الشركات وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

✓ بناء قاعدة تشريعية قانونية لزكاة الشركات، تحدد معالم واضحة ودقيقة لشروطها وآليات محاسبتها وتحصيلها ومصارفها الشرعية، أي سن تشريعات تؤكد إلزامية زكاة الشركات بالشروط التي تحقق الإفصاح المحاسبية والمسؤولية المحاسبية اللازمة.

✓ العمل على تفعيل صندوق الزكاة الجزائري باعتباره المؤسسة الوحيدة المنوطة بإدارة شؤون الزكاة في الجزائر، والعمل على تكوين إطارات وكفاءات يكون على عاتقها إدارة شؤون هذا الصندوق.

الإحالات والمراجع :

أحمد عزوز. (ديسمبر, 2014.). "**الدور التنموي للزكاة . صندوق الزكاة الجزائري نموذجا**" . (قسم العلوم الاقتصادية، المحرر) *مجلة معارف*(العدد 17)، صفحة ص399.

الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج. (بلا تاريخ). ***محاسبة الزكاة والدخل***. المملكة العربية السعودية.: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

القحطاني ,أ .(2005) .***مصارف الزكاة في الإسلام –مفهوم وشروط وأنواع وأحكام في ضوء الكتاب والسنة .–*** المملكة العربية السعودية :كتابي.

بحيري قادة. (2018).*" الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة بعض التجارب ."* . جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

بركان أنيسة. (2003.). *" الزكاة ودورها في توظيف الموارد الاقتصادية"* . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

بن محمد بن علي السلطان سلطان . (1986). ***الزكاة تطبيق محاسبي معاصر***. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

بومدين بوكليخة. (2013). *" الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري . دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية.* تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد.

حسين عبد الله الأمين. (1993).***زكاة الأسهم في الشركات –مناقشة بعض الآراء الحديثة–*** . المملكة العربية السعودية.

حسينة حوحو. (2017).***الزكاة ودورها الاقتصادي***. الأردن: دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع.

حنان عبد الرحمان أبو مخ. (2007.).***زكاة الشركات في الفقه الاسلامي***. الأردن.: دار المأمون.

رياض منصور الخليفي. (2018).***معيار محاسبة زكاة الشركات –دراسة شرعية ومحاسبية وقانونية واقتصادية***. الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

عثمان شكيمة، الزين عمران. (2019). **"دور الزكاة في محاربة الفقر وتحقيق التنمية"**. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04*(العدد:02،)، صفحة ص166.

عثمان ,ح .(**1989**) .***الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي***.مصر :دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

فاطمة مرابط. (2003).***الدور المالي للزكاة في الاقتصاد مع دراسة تجارب الزكاة الملزمة قانونا*** . الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

فلياشي سامية. (2015.). *" الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة . دراسة حالة كل من صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الأردني ."* . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

محمد بدوي القاضي، عبد الرحيم فؤاد الفارس. (2012). **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة**. (جامعة البليدة، المحرر) *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد الثالث*، (العدد الثاني.)، صفحة ص 157.

محمد بن ابراهيم السحيباني. (2008).***الآثار الاقتصادية للزكاة***. المملكة العربية للسعودية: الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

محمد دمان ذبيح. (2015).*" مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي"* . الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

مراد مختاري. (2012).*" دور الزكاة في تشجيع الاستثمار – دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)"* . جامعة يحي فارس المدية، الجزائر: مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية.